الإنفاق العام ودوره في رفع كفاءة التعليم في ليبيا

(دراسة تحليلية في الفترة من 2000 – 2023)

عبد الحكيم الطاهر عمر
كلية صرمان للعلوم والتقنية
Aath2255@gmail.com

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم في ليبيا، وبيان طبيعته وخصائصه خلال الفترة (2000– 2023) وتحليل واقع القطاع في ضوء بعض المؤشرات، وتوضيح دور الدولة في دعم قطاع التعليم من خلال سياسة الإنفاق العام، وتطور نسب الإنفاق المخصصة للقطاع، والوقوف على مدى تحقق الأهداف المرجوة، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى تزايد حجم الإنفاق من سنة إلى أخرى وإن كان غير كافٍ للنهوض بالقطاع إلى المستوى المطلوب، حيث إن أغلب المخصصات تذهب للمرتبات والمصروفات الاعتيادية، ولم تولِ الحكومات المتعاقبة أهمية للإنفاق الاستثماري والتطوير والبحث العلمي، حيث إن ليبيا تحتل المراتب الأخيرة في جودة التعليم مقارنة بالدول التي لها نفس الخصائص، وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات من أهمها ضرورة الاهتمام بالإنفاق الاستثماري والتطوير والاهتمام بالكيف أكثر من الاهتمام بالكم على أهميته.

Abstract:

This study aims to analyze public spending on the education sector in Libya and to clarify its nature and characteristics during the period (2000-2023) and to analyze the reality of the sector in light of some indicators and to clarify the role of the state in supporting the education sector through the public spending policy, and the development of the spending ratios allocated to the sector, and to determine the extent to which the desired goals have been achieved. Through this study, we have reached an increase in the size of spending from one year to another, although it is not sufficient to advance the sector to the required level, as most of the allocations go to salaries and regular expenses, and successive governments have not given importance to investment spending, development and scientific research, as Libya ranks last in the quality of education compared to countries with the same characteristics. The study reached a set of recommendations, the most important of which is the need to pay attention to investment spending and development and to pay more attention to quality than quantity, despite its importance.

مقدمة:

لقد تغيرت النظرة للتربية والتعليم من كونها عملية استهلاكية وأن وظيفتها هي حشو عقول التلاميذ بالمعلومات والمعارف النظرية، إلى اعتبارها عملية استثمارية مربحة لرأس المال البشري، حيث أصبحت وظيفة التربية هي تأهيل العنصر البشري لغرض تلبية مختلف احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح ينظر للمدرسة على أنها ليست مؤسسة تعليمية فحسب بل مؤسسة اقتصادية أيضا لها نظمها وقواعدها، كما أنها تحقق أرباح وعوائد للدولة والمجتمع، ويمكن قياس نتائج التعليم التي تحققها المؤسسات التعليمية إحصائيا لمعرفة درجة كفاءة المؤسسة التعليمية ومردودها، وذلك من خلال المستوى البشري (عدد الخريجين) والمستوى المعرفي (كمية المعارف المتواجدة عند مجموعة ما في فترة ما) والمستوى المالي (قيمة رأس المال المعرفي المخزون عند الأفراد والمتمدرسين). **(يوسف ، 2016 ، ص 56)**

لقد تطورت الدارسات في مجال التربية والتعليم خلال العقود الأخيرة وبدأ الاهتمام بالمنظومات التعليمية والشبكات المساندة لها، ويرجع ذلك لما لهذه المنظومة من تأثير في حركة سوق العمل المستقبلة لمخرجات المنظومة التعليمية، وفي إحلال الخريجين المكانة الاجتماعية الراقية وغير هذه المكانة للمتسربين من هذه المنظومة دون استكمال مشوارهم الدراسي، وكذلك في المؤسسات والهيئات الثقافية التي تتغدى على ما تنتجه المنظومة التعليمية من مخرجات ونتائج.

وينظر إلى قطاع التعليم على أنه الجهاز الذي يعد للمستقبل، فإذا أردنا أن يكون لنا مستقبل في الابتكار والإبداع العلمي أو التميز في المجالات الثقافية والأدبية والفنية والرياضية – علينا أن نرتب ذلك في المنظومة التعليمية (استراتيجيتها، أهدافها، وسائلها وآلياتها)؛ لنكشف المواهب ونصقلها وندفع بها إلى المؤسسات المختصة لتتولى دورها بعد ذلك.

فإذا لم تخطط المنظومة التعليمية لهذه الأغراض فلن تجد مؤسسات الدولة المعنية المواهبَ المصقولة التي تستهل بها نشاطها الواعد من أجل تحقيق الأهداف الطموحة التي تسعى إليها.

التعليم في ليبيا إجباري حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي ومجاني حتى نهاية مرحلة التعليم الجامعي، تكفله الدولة من خلال المؤسسات التعليمية التي تم توفيرها في كافة المناطق، وشهدت الخدمات التعليمية بصفة عامة تحسنا واضحا حيث بلغت نسبة الأمية عند السكان الذين تفوق أعمارهم 10

سنوات 10.3% في سنة 2009م، ويعدُّ ذلك تحسنا مقارنة بما كان عليه الوضع في سنة 1990م حيث كانت نسبة الأمية 32% من السكان، وكانت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي 97.11% في سنة 2006م وهي تعتبر مرتفعة مقارنة بسنة 1995م حيث كانت تقدر بـ 81.65%، أما الالتحاق بالمدارس الثانوية فقد ارتفع من 81.2% إلى 92.15% خلال نفس الفترة، كما سار معدل التسجيل الجامعي على نفس الوتيرة حيث أزداد من 33.9% إلى 46.1% خلال نفس الفترة. **(الهيئة العامة للمعلومات، 2009، ص 39)**

ومع ذلك تبقى جودة التعليم موضع تساؤل، على الرغم من توافر الخيارات والمناهج المتعددة أمام الطلاب، ثمة قلق بشأن جودة المضمون والبلوغ الحقيقي للمعرفة والخبرة الحديثتين ويرجع السبب في ذلك إلى:

- انعزال البلد لمدة تفوق العقد من الزمن.
- ارتفاع نسبة البطالة بالإضافة إلى استبدال العمالة المحلية بعمالة أجنبية.
- منع تعليم اللغات الأجنبية فترة من الزمن في مختلف المراحل الدراسية.

مشكلة البحث:

يعاني قطاع التربية والتعليم في ليبيا من تدني كفاءة مخرجاته بالرغم من كبر حجم الإنفاق العام عليه فإلى أي مدى يسهم الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم على تطويره والرفع من كفاءته، وقد صيغت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- هل يساهم الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم في تطويره والرفع من كفاءته؟

هذا وقد تمت صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية من السؤال الرئيسي وهي التالية:

- ما هي نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي؟
- هل تطور الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم أدى إلى تطور القطاع في مخرجاته من حيث الكم والكيف؟
- هل تطور الإنفاق على التعليم أدى إلى التقليل من نسبة بطالة المتعلمين إلى إجمالي العاطلين على العمل؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تحليل دور الإنفاق العام على التعليم في ليبيا في رفع كفاءة العملية التعليمية، حيث يعد الإنفاق على التعليم من أبرز القضايا التي تسعى إليه الدول المتقدمة والنامية

لعظيم العائد منه، إلا أن الدول المتقدمة حققت تقدما ومعدلات مرتفعة من العائد على الإنفاق على التعليم، بخلاف الدول النامية التي تعاني من انخفاض وتدني في جودة العملية التعليمية بها، وقد كانت النتيجة لذلك تواضع عوائد الإنفاق على التعليم في تلك الدول ومنها ليبيا، هذا بالإضافة إلى قصور النظام التعليمي عن إمداد سوق العمل بالمهارات الضرورية الازمة، وارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1 – تحليل الإنفاق العام على التعليم وبيان طبيعته وخصائصه.

2 – تحليل واقع قطاع التربية والتعليم في ليبيا في ضوء بعض المؤشرات.

فرضية البحث:

على الرغم من تزايد الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم إلا أنه لم يؤدِ إلى تحسين الوضع العام لقطاع التربية والتعليم في ليبيا والرفع من كفاءته بالمستوى المطلوب.

منهجية البحث:

لغرض تحقيق أهداف البحث ولإثبات فرضيته فقد أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من دور الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم في الرفع من كفاءة القطاع إلى المستوى المطلوب.

الدراسات السابقة:

1 – دراسة كرمين،2021 بعنوان: "تطور نفقات الدولة على قطاع التعليم في الجزائر" هدفت الدراسة إلى تحليل تطور نفقات الدولة على قطاع التعليم، خلال الفترة **(2000 – 2019)** وذلك بتشخيص مجهودات الدولة في تدعيم التعليم من خلال سياسة الإنفاق العام، وذلك في ظل الموارد الضخمة التي أنفقتها في هذا القطاع بالتركيز على البرامج التنموية، وذلك لما لها من دور في تحقيق التنمية البشرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية، بتحليل تطور نسبة الإنفاق المخصصة للقطاع والوقوف على مدى تحقق الأهداف المرجوة، وتوصلت الدراسة إلى تزايد النفقات على التعليم من سنة إلى أخرى ومن برنامج تنموي إلى آخر، ما يبين نية الدولة لتحقيق وتحسين الوضع التعليمي ومستوى التعليم، وكذا عدم توافق ما خصص من إنفاق وما تحقق من أهداف، حيث إن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من حيث المستوى والنظام التعليمي مقارنة بالدول التي لها نفس الخصائص.

2 – دراسة عبدالمجيد، 2015 م بعنوان: "تقييم نظام التعليم المصري" هدفت الدراسة إلى تقييم نظام التعليم المصري، من خلال تحليل أهم الأسباب الكامنة وراء تردي الوضع التعليمي بمصر، واقتراح إطار متكامل من السياسات الازمة للنهوض بالتعليم في مصر، كما تطرقت الدراسة إلى تطور الإنفاق على التعليم قبل وبعد المرحلة الجامعية خلال الفترة (1990 – 2014) وذلك لتقييم الإنفاق على التعليم من منظور الكفاية والكفاءة والعدالة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل التصدي للوضع الخطير الذي وصل إليه التعليم بمصر، ولا يكون ذلك من خلال إصلاحات جزئية وإنما وفق إصلاحات جذرية تتضمن مراجعة شاملة للعديد من الأساسيات والثوابت وذلك نظرا لجسامة حجم التغير المطلوب وتعدد أبعاده، ويكون ذلك وفق صياغة سياسات تعليمية تحمل استراتيجيات متكاملة لإصلاح أحوال التعليم والبيئة التعليمية وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام على التعليم.

3 – دراسة بالحاج، 2018 م بعنوان: "أثر الإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي"

هدفت الورقة البحثية إلى بيان أثر الإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي وقد افترضت الورقة بأن هناك علاقة طردية موجبة بينهما وباعتبار هذه العلاقة تتأثر بمدى توفر الإيرادات النفطية كونها المصدر الأساسي للإنفاق في ليبيا على المشروعات التنموية ومن ضمنها التعليم، وقد تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات باستخدام الأسلوب القياسي، كما توصلت الورقة لعدة نتائج منها: أن السياسة المالية المتبعة في ليبيا تتأثر بالإيرادات النفطية خلال الفترة (1980–2012)، وباعتبار الاقتصاد الليبي مرتبط بالتقلبات التي يمر بها الاقتصاد العالمي من فترة لأخرى، فإن الإيرادات النفطية تؤثر في الإنفاق العام على التعليم، وبالتالي يتذبذب النمو الاقتصادي، ومن أهم التوصيات توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالإنفاق على الاستثمار في رأس المال البشري، كما يجب الاهتمام بمختلف مراحل التعليم وتقديم المزيد من الدورات التدريبية لدعم الأفراد وزيادة خبراتهم.

4 – دراسة الكثيري، 2021 م بعنوان: "طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الجامعات وكفاءة مؤسسات التعليم الجامعي" تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الجامعات وكفاءة مؤسسات التعليم الجامعي بالسعودية، وإلى تقييم أثر الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي في السعودية من خلال الكفاءة، ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم تطبيق المنهج

الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار الخطي المتعدد واختبار السببية لجرانجر كأحد تطبيقات بحوث العمليات، وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية في السعودية، وقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة سببية تبادلية بين جودة التعليم وحجم الإنفاق على التعليم الجامعي عند مستوى معنوية أقل من 5 % ، كذلك توجد علاقة في اتجاه واحد بين جودة التعليم من جهة وبين كل من عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلاب المقيدين وعدد الطلاب الخريجين ونسبة الخريجين من اجمالي البطالة، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إدارة الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي بالطريقة المناسبة التي تحقق إضافة فعلية لجودة التعليم، الأمر الذي يعني استمرار التزام الدولة بقدرتها على تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي واستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب مع مراعاة الجودة النوعية في المخرجات، أيضا تحفيز القطاع الخاص على المساهمة في مجال التعليم الجامعي وتقديم الدعم الحكومي الكفيل بالتوسع في المشاريع الاستثمارية في مجال التعليم، وتشجيع مؤسسات التعليم الجامعي في الاستثمار بمشاركة القطاع الخاص الأمر الذي يقلص من الانفاق الحكومي مستقبلا.

المبحث الاول: واقع النظام التعليمي في ليبيا وتطوره

النظام التعليمي في ليبيا:

التعليم الابتدائي: يبدأ الأطفال حياتهم التعليمية بالمرحلة الابتدائية في سن السادسة من العمر (الشق الأول من التعليم الأساسي)، وهذه المرحلة من التعليم إلزامية ومجانية، يتعلم التلميذ خلالها اللغة العربية، الدين الإسلامي، الرياضيات، العلوم الطبيعية، التاريخ، الجغرافيا، فن الرسم، الموسيقى، التربية البدنية، وتستمر المرحلة الابتدائية لست سنوات.

التعليم الإعدادي: وتعرف بالشق الثاني من التعليم الأساسي، ومدتها ثلاث سنوات بعد التعليم الابتدائي وهذه المرحلة كذلك إلزامية ومجانية، يتحصل التلميذ بعد اجتياز هذه المرحلة شهادة التعليم الأساسي، ويمكن للتلميذ بعدها إن يكمل دراسته بالالتحاق بالتعليم الثانوي أو التقني أو الذهاب للعمل.

التعليم الثانوي: مدة التعليم الثانوي ثلاث سنوات، وهذه المرحلة غير إلزامية ولكنها مجانية أيضا وهي مقسمة إلى شعبتين، شعبة العلمي التي تؤهل الطالب للدخول لإحدى الكليات التطبيقية كالطب والهندسة وغيرها من التخصصات العلمية، وشعبة الأدبي والتي تؤهل الطالب للدخول للتخصصات الأدبية بالجامعة مثل الحقوق والإعلام واللغات.

التعليم المهني: توفر الحكومة برامج تعليم مهني للطلبة الذين لم يكملوا تعليمهم الأساسي أو اكملوا وليس لديهم الرغبة أو المقدرة على مواصلة تعليمهم العالي بهدف تمكينهم من إيجاد فرص عمل جيدة في بعض المهن كالكهرباء والميكانيك والبناء، وبعض المهن الأخرى المناسبة للإناث.

التعليم العالي: يوجد في ليبيا عدد كبير من الجامعات والمعاهد العليا تتوزع على مختلف المدن الليبية، تتيح للطالب إمكانية دراسة الكثير من التخصصات العلمية والأدبية والتقنية والفنية؛ لكي يتمكن الجميع من الحصول على تعليم عالٍ مناسب لرغبات وقدرات مختلفة، مع ملاحظة أن التعليم العالي (الجامعي) مجاني أيضا.

تعد اللغة العربية هي لغة الدراسة الأساسية في ليبيا، ويتم تدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغات ثانوية.

إحصائيات وأرقام حول التعليم في ليبيا: (جراح، 2023)

- بلغ عدد الطلبة في المدارس الليبية 819012 طالبا وطالبة وذلك في سنة 1978م.
- في عام 1974م بلغ عدد الطلبة المسجلين بالمدارس الدينية 15303 طلاب، وارتفع هذا العدد بحلول عام 1980م ليصل إلى 59779 طالبا، وخاصة بعد افتتاح الجامعة الإسلامية .
- بحلول عام 1994م كان قد سجل بالمدارس الليبية الابتدائية 1.3 مليون طالب، منهم 49% من الإناث، في حين وصل عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية 310556 طالبا وكان عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات 72899 طالبا 46% منهم من الإناث.
- تبين الإحصائيات أن المرأة الليبية فاعلة في قطاع التعليم وتحرص الحكومة على تشجيع تعليم الإناث.
- توجد في ليبيا مدارس مختلطة وأخرى تفصل الذكور عن الإناث.
- يستفيد حوالي مليون طفل سنويا من التعليم المجاني في ليبيا.

تحديات قطاع التعليم في ليبيا:

يواجه قطاع التعليم في ليبيا تحديا كبيرا في الآونة الأخيرة وخاصة بعد ثورة 2011م، التي أثرت على الوضع الأمني، حيث تغيب الكثير من الطلبة عن مقاعد الدراسة، بالإضافة إلى تحويل بعض المدارس لملاجئ، كما أن الطلبة الملتحقين بالمدارس والجامعات يعانون من نقص في المعدات والمواد الضرورية للتعليم، وإضراب بعض المعلمين لغرض تحسين مستويات دخولهم لمجابهة ظروف

الحياة الصعبة والتي تفاقمت بعد الثورة، بالإضافة إلى قدم المناهج التعليمية وطرق التدريس وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة.

مفهوم الكفاءة التعليمية: (عبدالمجيد، 2012، ص 2 – 3)

تعرف الكفاءة التعليمية على أنها مدى قدرة التعليم على تحقيق الأهداف المنشودة منه بأقل تكلفة وجهد، وتمثل الكفاءة العلاقة بين المدخلات والمخرجات، فإذا ارتفعت الكفاءة يكون هناك مخرجات أكبر لكل وحدة من وحدات المدخلات أو نفس المخرجات لمدخلات أقل، وتصل الكفاءة لأقصى حد ممكن عند إتمام التلاميذ مراحلهم الدراسية في الوقت المحدد دون رسوب أو تسرب بعد أن يكونوا قد تحصلوا على معرفة عميقة من العملية التعليمية.

ويمكن التعبير عن الكفاءة التعليمية أيضا بمدى قدرة نظام التعليم على التكيف مع المتغيرات السريعة، وفي تقليل فجوة التفاوتات الناتجة عن عدم ملاحقة نظام التعليم لهذه المتغيرات، ومن ثم فإن كفاءة نظام التعليم تتمثل في قدرة التعليم على تلبية احتياجات المجتمع والإحاطة بالواقع الاجتماعي وإدراكه.

وهناك مفهوم أكثر اتساعا للكفاءة التعليمية يتمثل في قدرة النظام التعليمي على تحقيق ذاته، وتوجيهها وإحداث تغيرات في المجتمع في الأمد المتوسط والبعيد، وهذا المفهوم يستند إلى مجموعة من الأسس التالية:

– أن يكون التعليم قادرا على الإصغاء المتبادل بين كل المتصلين بحلقة التعليم كأولياء الأمور والطلاب والمعلمين والإدارة.

– أن تكون هناك مشاركة إيجابية بين كل المتصلين بالعملية التعليمية وبخاصة عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات وفي جميع مراحل تخطيط التعليم.

– أن يدرك التعليم واقعه الاجتماعي والتكيف مع التغير.

– أن يحدث حوار مستمر وجدل بين التعليم (في مناهجه وطرق تدريسه) وبين المجتمع في الأهداف والوسائل.

– أن يتواءم التعليم مع المتطلبات الجديدة التي تفرضها طبيعة التقدم التقني (التكيف مع التكنولوجيا).

– أن يكون التعليم بمدارسه أكثر اقترابا من البيئة المحلية.

ويؤثر غياب أي من هذه الأسس السابقة على كفاءة نظام التعليم، وبالتالي يؤدي إلى نوع من الاغتراب عن المجتمع، بالإضافة أيضا إلى أن الكفاءة تقيس المدى الزمني الذي تستخدم فيه الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن لتحقيق الأهداف التعليمية.

عوامل انخفاض الكفاءة التعليمية: (العجمي، 2020 م، ص 280 – 282)

دعت النظرة الاقتصادية للتعليم إلى الاهتمام بضرورة ترشيد رأس المال المستثمر فيه من ناحية، وترشيد أوجه الإنفاق من ناحية أخرى، ويعد الإهدار من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة التعليمية، ومن هنا كان الاهتمام بتلافي الإهدار في التعليم حيث إن كل ما يترتب عليه من ضياع في الأموال أو الوقت أو الجهد المبذول في التعليم يسمى فاقدا أو إهدارا، ولهذا الإهدار جوانب عديدة من أهمها ما يلي:

1 – **التسرب** يقصد بالتسرب انقطاع الطلاب عن الدراسة قبل انتهاء تعليمهم في المرحلة التي هم فيها، ويعد معدل التسرب في مرحلة تعليمية ما هو عدد الطلاب الذين يتركون الدراسة في سنة ما إلى عدد الطلاب المقيدين في المرحلة أو الصف في تلك السنة، وارتفاع هذا المعدل يعتبر من عوامل انخفاض الكفاءة التعليمية.

2 / **الرسوب** يعد الرسوب من أكثر الظواهر التي تؤثر سلبا على النظام التعليمي، علما بأن معظم أنظمة التعليم في العالم تعاني من هذه الظاهرة، بل يكاد يستحيل وجود نظام تعليمي يخلو منها، ومبعث القلق ليس في وجود ظاهرة الرسوب وإنما في ارتفاع معدلاتها وتفاقم آثارها السلبية على الفرد والمجتمع، حيث إنه كلما ارتفعت معدلات الرسوب كان ذلك دليلا قويا على تدني كفاءة التعليم، حيث إن الرسوب والإعادة أحد جوانب الهدر التعليمي.

3 – **تدني المستوى التعليمي** انخفاض درجة التحصيل العلمي ومستواه كما ونوعا يعتبر عنصرا أساسيا في انخفاض الكفاءة التعليمية وبالذات ما يتصل بجانبها النوعي، وهو المرتبط بانخفاض كمية ونوعية المعلومات والمعارف والمهارات التي يفترض أن يتحصل عليها المتعلم وكذلك ضعف تناسبها وارتباطها بتلبية احتياجات الفرد والمجتمع والاقتصاد.

4 – **اقتصاديات الحجم** يلعب عامل الحجم دورا هاما بالنسبة للكفاءة التعليمية، فحجم الوحدات التعليمية وأقسامها والمدارس وما بها من فصول ومعامل وملاعب وغيرها كلها أمور ترتبط بالكفاءة

التعليمية، والوقع أن اقتصاديات الحجم هي إحدى المجالات التي يمكن أن تزداد فيها كفاءة النظم التعليمية؛ لأن اقتصاديات الحجم تقوم على الفكرة الأساسية للكفاءة وهي الحصول على أكبر عائد بأقل مال وجهد ممكن وفي أسرع وقت.

5 – **حجم الفصل** يعد حجم الفصل أو كثافة الطلاب الذين يدرسون بداخله من أكثر المتغيرات أو العوامل المدرسية التي حظيت بالكثير من دراسات دول الإنتاج التربوي إن لم يكن أكثرها على الإطلاق، لدرجة يصعب حصرها عالميا، وربما يرجع ذلك للارتباط الشديد بين حجم الفصل ومقادير التكلفة المالية المطلوبة للتعليم، فأبسط زيادة في حجم الفصل توفر الكثير من المال.

6 – **كلفة الطالب** وهي من المعايير الموضوعية الاقتصادية لحساب الإهدار في التعليم من حيث دقة التقديرات وفوارق النسب المختلفة لجوانب الكلفة، وتختلف كلفة الطالب من مرحلة تعليمية إلى أخرى، لأن الرواتب والأجور للعاملين تحظى بالنصيب الأكبر، ولا شك أن الانخفاض النسبي في كلفة الطالب مع المحافظة على مستوى تعليمي جيد يعتبر دالا على نجاح الإدارة التعليمية وكفاءة النظام التعليمي.

أنواع الكفاءة التعليمية: (زياني، 2018، ص 199)

تنقسم الكفاءة التعليمية إلى نوعين:

1 – كفاءة داخلية: يقصد بها تحقيق النظام التعليمي لأهدافه داخليا، أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وبعبارة أخرى هي درجة الرشد في استخدام المدخلات.

2 – كفاءة خارجية: ويقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع، من خلال مدّه بالخريجين للإسهام في النشاطات المتعددة، ومقدرة هؤلاء الخريجين على إنجاز أعمالهم بكفاءة. كلا النوعين السابقين للكفاءة التعليمية ينقسم إلى كفاءة كمية وكفاءة نوعية، حيث الأولى تهتم بالعدد، والثانية تهتم بالكيف.

طرق قياس الكفاءة الكمية الداخلية: (زياني، مرجع سابق ص 199)

1 – طريقة الفوج الحقيقي: تقوم على أساس اختيار عينة من الطلبة المستجدين من المرحلة أو المؤسسة المراد قياس كفاءتها وتتبع مسار دراستهم من خلال السجلات المدرسية والمعلومات المتاحة عن كل فرد من الفوج، ويعاب على هذه الطريقة أنها تحتاج إلى نظم معلومات متطورة وهذا ما لا تملكه الأنظمة التعليمية في الدول النامية.

2 – طريقة الفوج الظاهري: يقصد بالفوج الظاهري كل التلاميذ المقيدين بالصف الأول بغض النظر عن المستجد والراسب، كما لا يؤخذ بعين الاعتبار إذا كان الطالب منقولا من مدارس أخرى أو محول من فوج إلى آخر، ويتم تتبع الفوج بظاهره لا بحقيقته، ورغم سهولة هذه الطريقة إلا أن نتائجها تكون بعيدة عن الدقة؛ لأنها لا تستبعد الراسبين والمتسربين.

3 – طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية: تستلزم هذه الطريقة الحصول على بيانات عدد المسجلين في كل صف وعدد المعيدين، وتتم من خلال متابعة الحياة المدرسية لفوج معين من وقت التحاقه بالصف الأول حتى تخرجه، وتسمح هذه الطريقة بالإضافة إلى قياس الكفاءة حساب معدل الانتقال، معدل الرسوب ومعدل التسرب.

بالإضافة إلى هذه الطرق فقد كانت هناك دراسات كثيرة اعتمدت على نماذج قياسية وأساليب رياضية في قياس كفاءة الأنظمة التعليمية، لما توفره من وقت ومال بالإضافة إلى النتائج الكمية الدقيقة.

الإنفاق على التعليم:

تزايد الاهتمام بقطاع التربية والتعليم خلال القرن العشرين من قبل المهتمين بالسياسة الاقتصادية، وذلك نابع من الإدراك بأن دور التعليم في تحقيق عملية النمو والتنمية يكمن في أهمية التعليم للمجتمع وتطوره، أدى هذا الاهتمام بقطاع التعليم إلى تزايد المخصصات الموجهة من ميزانية الدولة إلى قطاع التعليم لتغطية نفقاته. وما يدل على ذلك التقرير الذي أعدته منظمة اليونسكو حول المخصصات المالية للتعليم في العالم إذ جاء في التقرير(إن نشر التعليم يتطلب دائما مضاعفة النفقات، حيث بلغت هذه المخصصات 54.4 مليار دولار سنة 1960م ووصلت هذه المخصصات في سنة 1968م إلى ما يقارب 123 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت ما يقارب 150% خلال ثماني سنوات، وارتفع حجم الإنفاق على التعليم في البلدان المتقدمة إلى 455 مليار دولار سنة 1985م ثم إلى 1123 مليار دولار سنة 1995م ليصل إلى 1412 مليار دولار سنة 2000م. وكذلك الحال في البلدان النامية فقد أرتفع الإنفاق على التعليم من 100 مليار دولار سنة 1985م إلى 241 مليار دولار سنة 2000م وهذا يعكس الاهتمام المتزايد لقطاع التعليم والإدراك بأهمية دور التعليم في صياغة الأنماط الإنتاجية التي مرت وتمر بها الإنسانية، والتي تعمل على تطوير العمل الإنساني وكيفية السيطرة على عوامل الإنتاج والتحكم بها. **(الأعرجي، 2012، ص 4)**

العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم: (الأعرجي، مرجع سابق، ص 4 – 5)

توجد مجموعتان من العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق على التعليم وهما:

أولا : العوامل الخارجية: وهذه العوامل لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها وهي:

1 – المستوى العام للدخل القومي.

2 – مستوى نفقة المعيشة.

3 – مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع والذي يؤثر في المستوى التكنولوجي التعليمي.

4 – التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة.

ثانيا : العوامل الداخلية: وهذه العوامل ترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسة التعليمية وهي:

1 – مستوى أجور العاملين في المؤسسات التعليمية.

2 – التوزيع العمري لهيئة التدريس إذ يؤثر في مستوى الأجور.

3 – مستوى التكنولوجيا التعليمية.

4 – نصاب المدرس في ساعات التدريس.

5 – حجم الهدر التربوي والذي يرجع في أغلب الأحيان إلى عوامل الرسوب والتسرب.

المبحث الثاني: مؤشرات كفاءة قطاع التعليم في الاقتصاد الليبي

إن الاهتمام بقطاع التعليم من خلال زيادة الإنفاق عليه والتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية المختلفة في كافة أنحاء البلاد، ذلك يسهم في إتاحة فرصة التعليم لأفراد المجتمع بشكل عادل وجيد ومجاني، الأمر الذي يؤدي إلى التطور الكمي في مخرجات التعليم، إلا أن الجانب الآخر والبارز على الساحة المحلية والدولية هو إعطاء الأولوية لقطاع التعليم من حيث الاستثمار فيه؛ لما له من دور فعّال في إعداد العنصر البشري وتجهيزه بكفاءات ومهارات للدخول لسوق العمل ليكون أحد المدخلات الرئيسية والفعّالة في العملية الإنتاجية، والذي يعد الهدف الرئيسي لقطاع التعليم في أي بلد متقدم أو نامٍ على حد سواء، إلا أنه في كثير من الأحيان تخفق اقتصاديات الدول النامية التي تفتقر إلى الاستقرار مع تعمق أزماتها الاقتصادية إلى تحقيق ذلك الهدف، مما يجعل مخرجات التعليم معضلة يعاني منها الاقتصاد وعبء عليه، كنتيجة لعدم كفاءتها، الأمر الذي يجعل سوق العمل غير قادر على امتصاصها وتوظيفها في العملية الإنتاجية، مما يزيد من حدة المشكلة. **(جمعة، أبو خريص، 2021، ص 15)**

وللتعرف على ذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الليبي ومدى الاهتمام بقطاع التعليم يمكن استخدام بعض المؤشرات التالية:

معدلات الأمية:

إذا تتبعنا التطور الذي حدث على معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين في ليبيا (15 سنة فأكثر) باعتباره أحد المؤشرات الرئيسية في تقييم دليل التعليم وبالتالي مستوى التنمية البشرية في أي بلد– لوجدنا أن نسبة هؤلاء في ليبيا من إجمالي السكان البالغين كانت في عام 1970م حوالي 37 %، ارتفعت هذه النسبة إلى 66% من إجمالي السكان البالغين عام 1985م وارتفعت إلى 78.1% عام 1998م، ثم تطورت هذه النسبة إلى 81.7% في عام 2003م، ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2008م إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (15 سنة فأكثر) في ليبيا قد تطور من 74.7% كمتوسط عام خلال الفترة 1985 – 1994م إلى 84.2% كمتوسط عام خلال الفترة 1995 – 2005م، كما يشير التقرير إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الفئة العمرية المحصورة بين(15– 24) في ليبيا قد أرتفع من94.9% خلال الفترة 1985– 1994م ليصل إلى 98% خلال الفترة 1995– 2019م. **(غيث، 2019، ص 20)**

التعليم الأساسي والثانوي:

يعتبر التعليم الأساسي والثانوي من أهم المراحل التعليمية لما له من أثر كبير في تطوير النشء وزرع القيم والثوابت الوطنية، وحرصت الدولة على دعم قطاع التعليم بحيث يكون التعليم العام في ليبيا مجاني وإلزامي، ومنذ عام 2010م وحتى عام 2017م استقر متوسط عدد سنوات التعليم التي تلقاها الليبيون (الذين بلغو 25 عام أو أكثر) على 7.3 أعوام، وفي نفس الفترة استقرت أعوام التعليم المتوقعة لطفل في سن الالتحاق بالمدرسة على 13.4 أعوام، أما فيما يخص عدد المؤسسات فقد أشارت إحصائيات عام 2011م أنها تبلغ 3269 مؤسسة تعليمية عامة موزعة في كل ربوع الوطن، وأكثر من 600 مؤسسة تعليمية خاصة، يدرس بها 1227490 طالبا موزعين على النحو التالي 683435 طالبا في مرحلة التعليم الابتدائي، 320430 طالبا في المرحلة الإعدادية، 223211 طالبا في المرحلة الثانوية، كما بلغ عدد العاملين في قطاع التعليم 477393 عاملا ومرتباتهم الشهرية 411663394 مليون دينار وبإجمالي 5 مليار دينار سنويا طبقا لبيانات عام 2015م **(المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات 2016، ديوان المحاسبة 2015)**. وبالنسبة للمعاهد المهنية فيبلغ عددها 114 معهدا مهنيا، وتم إنشاء معاهد التدريب التقني والمهني للقيام بتدريب وإعداد العمال الليبيين

لتلبية الطلب في السوق، إلا أن التدريب الفني والتقني الحالي أصبح في عزلة نسبية عن سوق العمل، مما خلق فجوة بين العمال المهرة وغير المهرة، وزاد من صعوبات القطاع الخاص للحصول على عمال وطنيين مهرة. **(الصالون الاقتصادي، 2020 م ص 5)**

التعليم العالي:

تحتوي الجامعات الليبية على 6% من عدد السكان، وتنفق في مجال التعليم والبحث العلمي أكثر من 20% من الدخل الإجمالي (مقارنة ب 4.4% كمتوسط دولي)، كما تنفق 500 مليون دينار سنويا على الدراسات العليا بالخارج، طبقا لبيانات صادرة من وزارة التعليم عام 2018م، هذا وقد وصل عدد الجامعات في ليبيا إلى 32 جامعة معتمدة، منها 8 جامعات خاصة، ومن هذه الجامعات عدد 12 جامعة فقط يوجد بها دراسات عليا من خلال 71 كلية مقسمة على 376 قسما لدراسة الماجستير و43 قسما لدراسة الدكتوراه. **(الصالون الاقتصادي، مرجع سابق، ص 6)**

جدول رقم (1) بعض مؤشرات التعليم الأساسي في ليبيا للفترة (2000/2023م)

السنة الدراسية	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	عدد المدارس	عدد الفصول	كثافة الفصل	تلميذ لكل مدرس
2001/2000	1180362	183624	3390	48817	24.2	6.4
2002/2001	X	X	X	X	X	X
2003/2002	1080834	286876	3434	57493	18.8	3.8
2004/2003	X	X	X	X	X	X
2005/2004	1082347	210281	3540	31179	34.7	3.1
2006/2005	1088120	227485	3345	31843	34.2	2.7
2007/2006	1082105	331482	3303	43452	24.9	3.3
2008/2007	1047160	125198	3461	43561	24	4.3
2009/2008	1030991	138503	3346	43273	23.8	4.3
2010/2009	920208	116436	3185	42668	22.9	6.8
2011/2010	951636	116791	3245	44291	21.5	8.1
2012/2011	1003865	117254	3269	45892	22	8.6
2013/2012	X	X	X	X	X	X
2014/2013	X	X	X	X	X	X
2015/2014	X	X	X	X	X	X
2016/2015	X	X	X	X	X	X
2017/2016	X	X	X	X	X	X
2018/2017	915978	113730	2622	38709	23.7	6.8
2019/2018	895935	103658	2545	38105	23.5	8.6
2020/2019	905091	115997	2341	37641	24	7.8
2021/2020	1499565	147637	3530	55539	27	10.2
2022/2021	1719517	147003	3515	65589	26.2	11.7
2023/2022	1939469	146369	3500	75639	25.6	13.3

المصدر: الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة، سنوات مختلفة، مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التربية والتعليم.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ التزايد الكبير في عدد تلاميذ التعليم الأساسي بشكل واضح، حيث كان عدد التلاميذ في السنة الدراسية 2001/2000م يقدر بـ1180362 تلميذا وتلميذة ووصل هذا

العدد إلى 1939469 تلميذا وتلميذة في السنة الدراسية 2022 /2023م بنسبة زيادة تقدر بـ 64.31%، بينما عدد المدرسين متذبذب بين الزيادة والانخفاض، فقد كان أكبر عدد في السنة الدراسية 2007/2006م حيث قدر بـ 331482 مدرسا ومدرسة، وكان أصغر عدد في السنة الدراسية 2019/2018م حيث كان يقدر بـ 103658 مدرسا ومدرسة، ونلاحظ من الجدول رقم (1) أيضا أن كثافة الفصل كانت جيدة حيث لم تتعدَ 34.7، وكان ذلك في السنة الدراسية 2005/2004م، ومن الجدول رقم (1) كذلك نلاحظ أن معدل عدد التلاميذ لكل مدرس كان منخفض حيث كان بين 2.7 و 13.3 وهذا يدل على أن عدد المدرسين كان أكبر من حاجة القطاع، مع ملاحظة أنه لم نتمكن من الحصول على بيانات للسنوات الدراسية (2002/2001م، 2004/2003م، 2013/2012م، 2014/2013م، 2015/2014م، 2016/2015م، 2017/2016م)، وذلك بحجة ضياع الأرشيف عند التنقل من مكان إلى آخر والفوضى والإهمال والتخريب.

جدول رقم (2) بعض مؤشرات التعليم الثانوي في ليبيا للفترة (2023/2000م)

السنة الدراسية	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	عدد المدارس	عدد الفصول	كثافة الفصل	تلميذ لكل مدرس
2001/2000	371387	65671	1518	14064	27	5.7
2002/2001	X	X	X	X	X	X
2003/2002	257006	66356	671	12304	20.9	3.9
2004/2003	X	X	X	X	X	X
2005/2004	333091	67042	776	10903	30.6	5
2006/2005	348872	73329	881	9493	36.8	4.8
2007/2006	333628	55514	950	8660	38.5	6.1
2008/2007	236690	37700	1128	10165	23.3	6.3
2009/2008	207471	40276	899	8996	23.1	5.2
2010/2009	167609	28401	731	7828	18.7	4.7
2011/2010	169993	28274	785	8318	20.4	6
2012/2011	X	X	X	X	X	X
2013/2012	X	X	X	X	X	X
2014/2013	X	X	X	X	X	X
2015/2014	X	X	X	X	X	X
2016/2015	X	X	X	X	X	X
2017/2016	X	X	X	X	X	X
2018/2017	166998	20280	687	6689	25	8.2
2019/2018	165753	21583	678	6478	25.6	7.7
2020/2019	182398	19922	661	6757	27	9.2
2021/2020	257055	33289	976	9523	27	7.7
2022/2021	296245	34373	991	10884	27.2	8.6
2023/2022	335436	35457	1005	12245	27.4	9.5

المصدر: الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة، سنوات مختلفة، مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التربية والتعليم

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن عدد الطلبة كان في السنة الدراسية 2001/2000م يقدر بـ 371387 طالبا وطالبة، وكان في السنة الدراسية 2023/2022م يقدر بـ 335436 طالبا وطالبة، حيث نلاحظ انخفاض في عدد الطلبة ما يدل على وجود تسرب من المدارس، ويرجع ذلك للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد في السنوات الأخيرة، وكذلك نلاحظ التذبذب في أعداد مدرسي التعليم الثانوي بين الزيادة والانخفاض، أما كثافة الفصل الدراسي فكانت مقبولة نوعا ما باستثناء السنوات 2004م، 2005م، 2006م، كانت مرتفعة نوعا ما، أما معدل عدد الطلبة لكل مدرس فكانت منخفضة، حيث كانت تتراوح بين 3.9 و 9.5، وهذا يدل أيضا كما هو الحال في التعليم الأساسي على أن عدد المدرسين كان أكبر من حاجة القطاع، كما هو الحال في الجدول رقم (1) لم نتحصل على بيانات للسنوات الدراسية المذكورة لنفس الأسباب .

مؤشرات استيعاب مخرجات التعليم العالي في سوق العمل(الكفاءة الخارجية للتعليم).

يبين هذا المؤشر النسبة التي بإمكان سوق العمل استيعابها من التدفقات السنوية لمخرجات التعليم العالي والجامعي، حيث كلما زادت تلك النسبة دلّ ذلك على قدرة سوق العمل الليبي على توفير فرص عمل للعناصر المؤهلة، ما يعكس التوسع في نمو الأنشطة الاقتصادية والتي زادت من طلبها على مخرجات التعليم العالي، الأمر الذي يعني المساهمة في الحد من معدل البطالة المرتفع، ويمكن التعبير رياضيا عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة استيعاب مخرجات التعليم} = \frac{\text{الطلب على مخرجات التعليم}}{\text{إجمالي التدفقات السنوية لمخرجات التعليم}} * 100$$

وارتفاع هذه النسبة يعني هناك توسع في الإنفاق الاستثماري على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يصاحبه زيادة في الطلب على عنصر العمل، ما يتيح استيعاب التدفقات السنوية لمخرجات التعليم العالي، في حال كونها تفي بمتطلبات سوق العمل كما ونوعا، ما يقلل من معدل البطالة بدلا من ارتفاعه. **(جمعة، مرجع سابق، ص 19)**

جدول رقم (3) المشتغلون والباحثون عن عمل ومعدلات البطالة حسب الحالة التعليمية 2012 م

العدد بالألف

الحالة التعليمية	المشتغلون	الباحثون عن عمل	معدل البطالة %
أمي	30.5	8.3	27.4
يقرأ ويكتب	42	10.8	25.6
ابتدائية	169	35	20.7
إعدادية أو ما يعادلها	293.4	65.6	22.4
ثانوية أو ما يعادلها	672.8	118.6	17.6
فوق الثانوي وما دون الجامعة	207.4	33.2	16
جامعي	467.3	86.9	18.8
المجموع	1882.4	358.3	19

المصدر: جدول نتائج مسح التشغيل والبطالة 2012م، مصلحة الإحصاء والتعداد، ليبيا

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) أن نسبة المتعلمين بين العاطلين والذين تكون مستوياتهم التعليمية فوق الثانوي (دبلوم عالي فأعلى) تكون 34.8% وهي نسبة مرتفعة، وأن نسبة المتعلمين من حملة التعليم المتوسط (ثانوية عامة، دبلوم متوسط) فأعلى تكون 52.4% من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في سنة 2012م، وهذه النسب تؤكد أن مخرجات التعليم بجميع مستوياته لا تتناسب مع ما هو مطلوب من القوى العاملة من حيث الكم والنوع، ومن ناحية أخرى يؤكد لنا أن ثقافة الشباب السائدة في نوعية العمل المطلوب هو أن يكون العمل إداريا ومريحا ويجب أن يكون تابعا للقطاع العام.

من بيانات الجدول رقم (4) نلاحظ أن الحالة التعليمية التي تعاني أكثر من غيرها من وطأة البطالة هي المستويات الأدنى تحصيلا (أمي، يقرأ ويكتب) وهذا مؤشر مهم جدا للتأكيد على أن التحصيل التعليمي كلما ارتفع كان له حظوظ أفضل في الحصول على فرص العمل. ومن جانب آخر نلاحظ أن الحاصلين على مستوى تعليمي فوق الثانوي ودون الجامعي هم الأقل تأثرا بظاهرة البطالة، وهذا مؤشر آخر مهم يشير إلى أن الطلب على خريجي التعليم المهني والتقني هو الأكثر انتعاشا في سوق العمل. **(الإحصاء والتعداد، 2022م، ص 63)**

ونلاحظ أيضا من بيانات الجدول رقم (4) أن نسبة المتعلمين بين العاطلين والذين تكون مستوياتهم التعليمية فوق الثانوي (دبلوم عالي فأعلى) تكون 47.5% وهي نسبة مرتفعة، وأن نسبة المتعلمين من حملة التعليم المتوسط (ثانوية عامة، دبلوم متوسط) فأعلى تكون 61.5% من إجمالي عدد

العاطلين عن العمل في سنة 2022م، وهذه النسب تؤكد أن مخرجات التعليم بجميع مستوياته لا تتناسب مع ما هو مطلوب من القوى العاملة من حيث النوع والكم.

جدول رقم (4) المشتغلون والباحثون عن عمل ومعدلات البطالة حسب الحالة التعليمية 2022 م

الحالة التعليمية	المشتغلون	الباحثون عن عمل	معدل البطالة %
أمي	24281	8405	%25.7
إعداد مدرسي ومدرسة قرآنية	3604	417	%10.4
يقرأ ويكتب	23269	11489	%33.1
ابتدائية	108633	31618	%22.5
إعدادية أو ما يعادلها	300293	63401	%17.4
ثانوية أو ما يعادلها	620404	100616	%14
فوق الثانوي وما دون الجامعي	296077	47738	%13.9
جامعي	532469	86871	%14
دبلوم دراسات عليا	18340	2328	%11.3
ماجستير	20016	1066	%5.1
دكتوراه	9553	316	%3.2
المجموع	1956939	354265	%15.3

المصدر: جدول نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة 2022م)، مصلحة الإحصاء والتعداد، ليبيا

تطور الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم في ليبيا:

يوضح هذا المؤشر مدى اهتمام الدولة بقطاع التربية والتعليم، وذلك من خلال ما يخصص له من الميزانية العامة للدولة، حيث نلاحظ من بيانات الجدول رقم (5) أن الإنفاق على التعليم في جميع مراحله شهد نموا متواصلا، وتعكس هذه الزيادة الكبيرة في الغالب الزيادة في عدد المؤسسات التعليمية وعدد أعضاء هيئة التدريس والعاملين في هذا القطاع تماشيا مع الزيادات في أعداد الطلبة والطالبات في جميع مراحل التعليم، ففي خلال الفترة (2000 /2020م) بلغ المجموع التراكمي للإنفاق العام على التعليم ما قيمته 62000 مليون دينار ويمثل هذا ما نسبته 9.5% تقريبا من مجموع الإنفاق العام، أما من حيث الاتجاه السنوي لهذا الإنفاق فرغم تذبذبه في بعض الفترات إلا أن حجمه تطور من 1279.4 مليون دينار عام 2000م إلى 7600 مليون دينار عام 2020م أي تضاعف أكثر من 6 مرات، وبلغ متوسط الإنفاق السنوي على التعليم خلال الفترة (2000/2020م) حوالي 3000.6 مليون دينار سنويا.

جدول رقم (5) الإنفاق العام على التعليم وبعض المؤشرات المرتبطة به خلال الفترة (2020/2000م)

المبالغ بالألف مليون

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي الإنفاق العام	إجمالي الإنفاق العام على التعليم	1	2	3
2000	17776	5250	1279	7.2	24.4	/
2001	21619	5626	1353	6.3	24.1	5.8
2002	30390	8487	2242	7.4	26.4	65.7
2003	37423	6866	1448	3.9	21.1	-35.4
2004	48159	8560	1871	3.9	21.9	29.2
2005	66343	21343	2420	3.6	11.3	29.4
2006	78938	21378	2306	2.9	10.8	-4.7
2007	85902	30883	3661	4.3	11.9	58.8
2008	106096	44115	4189	3.9	9.5	14.4
2009	76226	35677	3939	5.2	11	-6
2010	95492	54499	2035	2.1	3.7	-48.3
2011	58967	23367	1341	2.3	5.7	-34.1
2012	116755	53942	4670	4	8.7	248.3
2013	95823	65284	6147	6.4	9.4	31.6
2014	73001	43814	5355	7.3	12.2	-12.9
2015	67289	43179	4164	6.2	9.6	-22.2
2016	69396	28788	2205	3.2	7.7	-47.1
2017	93605	32692	6494	6.9	19.9	194.6
2018	104674	39286	6035	5.8	15.4	-7.1
2019	96836	45813	6457	6.7	14.1	7
2020		37310	7600		20.1	17.7

الجدول من إعداد الباحث بناء على بيانات النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة سنوات مختلفة، نشرة الحسابات القومية أعداد مختلفة سنوات مختلفة، الكتاب الإحصائي أعداد مختلفة سنوات مختلفة.

1 – نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي. 2 – نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام. 3 /–معدل النمو السنوي للإنفاق العام على التعليم.

نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي شهدت تذبذبا خلال الفترة (2020/2000م) حيث كانت 7.2%، 7.4% في سنتي 2000م و2002م ثم انخفضت

بعد ذلك حتى وصلت هذه النسبة إلى 2.1% في سنة 2010م ثم عادت وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 7.3% في سنة 2014م، ويعود السبب في ذلك إلى تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة في الوقت الذي ظل فيه حجم الإنفاق على التعليم ثابتا في بعض السنوات ومتزايد في سنوات أخرى، ولكن بنسب بسيطة مقارنة بتزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ من الجدول رقم (5) أن حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000م يقدر بـ 17775.7 مليون دينار وارتفع ليصل إلى 106096 مليون دينار في سنة 2008م ثم إلى 116755.2 مليون دينار في سنة 2012م، ثم إلى 104673.9 مليون دينار في سنة 2018م، حيث نلاحظ أن حجم الناتج المحلي الإجمالي ارتفع في سنة 2008م بنسبة 497% عن سنة 2000م، ثم بعد ذلك اصبح حجم الناتج المحلي الإجمالي متذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، وذلك بسبب الظروف التي تمر بها البلاد من إيقاف إنتاج وتصدير النفط من فترة إلى أخرى، وذلك راجع لحالة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد، في الوقت نفسه نجد أن حجم الإنفاق على التعليم متذبذب بين الارتفاع والانخفاض وإن زاد فإن حجم هذه الزيادة أقل بكثير من نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إذ تقدر نسبة زيادة حجم الإنفاق عل التعليم في نفس الفترة أي من سنة 2000م إلى سنة 2008م بـ277%. وهذه الأرقام وإن كانت كبيرة نوعا ما فإنها لا تدل على مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع، فأغلبها عبارة عن مرتبات لمدرسين وموظفين نسبة كبيرة منها ليس لهم علاقة بقطاع التعليم، حيث إن بعضهم يحمل مؤهلات في تخصصات لا علاقة لها بقطاع التعليم، وبعضهم الآخر لا يحمل مؤهلات تربوية تؤهله للعمل بهذا القطاع وبعضهم لا يحمل مؤهلات أصلا. وهذه من أخطاء الحكومات المتعاقبة حيث تقوم بالتعيين في قطاع التعليم كل من لا يجد عمل وكأنه مؤسسة ضمانية، حيث إن هذه الأعداد الكبيرة في قطاع التعليم تسببت في ربكة وهدر للمال العام على حساب كفاءة قطاع التعليم؛ لأن هذا المال كان من المفترض أن ينفق على تحسين وتطوير البنية التحتية للقطاع وتوفير مستلزمات التشغيل للعملية التعليمية والارتقاء بالبحث العلمي إلى المستوى المطلوب.

نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام:

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن حجم الإنفاق على التعليم تضاعفت أكثر من 6 مرات ولكن نلاحظ أن نسبة هذا الإنفاق إلى حجم الإنفاق العام قد تناقص خلال فترة الدراسة حيث كان يقدر بـ

24.4% و24.1% و26.4% خلال السنوات 2001م و2002م و2003م على التوالي، ثم أخذ في التناقص كنسبة من حجم الإنفاق العام حيث وصل إلى 3.7% في سنة 2010م، ولكن بصفة عامة فإن هذه النسبة متذبذبة بين الزيادة والانخفاض وذلك ناتج عن تذبذب حجم الإنفاق العام بين الارتفاع والانخفاض. وهنا نجد أن حجم الإنفاق على التعليم لا يعتبر مؤشرا دقيقا على كفاءة النظام التعليمي في ليبيا؛ لأن معظمه يذهب إلى المرتبات وبعض مستلزمات العملية التعليمية، حيث نجد على أرض الواقع نموا بسيطا في أعداد الفصول الدراسية إن لم يكن متوقفا في بعض السنوات، وعدم الاهتمام بصيانة ما هو موجود وعدم توفير الورش والمعامل والمعدات والتجهيزات اللازمة لسير العملية التعليمية بالكيفية التي تجعل من قطاع التعليم يرقى إلى ما هو مأمول منه.

مؤشر تلميذ لكل معلم:

يبين هذا المؤشر عدد التلاميذ لكل معلم، وتشير البيانات في الجدول رقم (1) إلى انخفاض هذا المؤشر خلال فترة الدراسة حيث كان عدد التلاميذ لكل معلم في المتوسط 6.9 وهو معدل منخفض جدا إذا ما قورن بدول العالم، وهذا ما يدل على أن عدد المعلمين كبير جدا ما يشكل عبء على كاهل القطاع من حيث جودة الأداء، وفي نفس الوقت هدرا للمخصصات المالية للقطاع، ونلاحظ كذلك من الجدول رقم (2) أن عدد التلاميذ لكل معلم في المتوسط هو 6.6 خلال نفس الفترة وهو ما يؤكد على أن عدد المعلمين أكبر من العدد المفترض أن يكون. مع ملاحظة أن عدد المعلمين ليس بالكامل لديهم جداول ومن لديهم جداول معظمهم ليس لهم عدد من الحصص يغطي النصاب المفروض حسب اللوائح.

النتائج:

1 – انخفاض نسبة الأمية في ليبيا إذ وصلت هذه النسبة إلى 9% وبذلك يكون ترتيبها التاسع في الوطن العربي. **(مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية 2014م)**

2 – مخرجات التعليم بجميع مستوياته لا تتناسب مع ما هو مطلوب من القوى العاملة في سوق العمل من حيث النوع والكم.

3 – من الجدولين 3 و 4 نلاحظ انخفاض نسبة البطالة حيث كانت في سنة 2012م تقدر بـ 19% وأصبحت في سنة 2022م تقدر بـ 15.3%، وفي نفس الفترة نلاحظ ارتفاع نسبة العاطلين عن

العمل من حملة التعليم المتوسط فأعلى من إجمالي عدد العاطلين عن العمل حيث كانت تقدر بـ52.4% في سنة 2012م وأصبحت في سنة 2022م تقدر بـ 61.5% وهذا مؤشر على تدني مستويات تأهيل الخريجين وبالتالي عدم رغبة سوق العمل في استيعابهم، مع استثناءات متميزة من الخريجين لا يرجع الفضل فيها إلى النظام التعليمي.

4 – تضاؤل نسبة مخصصات التطوير رغم الحاجة إليها مقارنة بالنفقات في مجال المرتبات والمصروفات اليومية على أهميتها.

5 – التوسع في التوظيف في قطاع التعليم دون معيار إداري سليم وبأعداد كبيرة أكبر من قدرة القطاع على استيعابها وخاصة في بعض التخصصات.

6 – عدم الاهتمام بالإنفاق على التعليم بالشكل الكافي وذلك بسبب الحصار الاقتصادي على الدولة في فترة زمنية معينة، وعدم وجود استقرار سياسي في فترات أخرى، ما أدى للتأثير على الإيرادات النفطية المسؤولة على الإنفاق العام عموما والإنفاق على التعليم خصوصا، وذلك لأن اقتصاد ليبيا يعتمد كليا على قطاع النفط.

7 – أهمية الإنفاق على التعليم في تخفيض مشكلة البطالة.

8 – بلغ معدل النمو المركب للإنفاق على التعليم خلال فترة الدراسة 24.2% مما يؤكد على انخفاض المخصصات المالية لقطاع التعليم.

9 – نسبة الإنفاق على التعليم تتراوح بين 2.1% و 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي و 14.9% من إجمالي الإنفاق العام كمتوسط خلال فترة الدراسة، وإن كانت هذه النسبة مرضية مقارنة بالدول العربية ولكنها غير كافية ولا تتناسب مع حاجة هذا القطاع للتطوير والكفاءة المطلوبة.

10 – على الرغم من زيادة حجم الإنفاق على التعليم خلال فترة الدراسة إلا أن هذا القطاع لم يشهد تطورا ملموسا، وذلك لأن هذه الزيادة في حجم الإنفاق على التعليم تذهب أغلبها كمرتبات للمعلمين الذين تم تعيينهم في هذا القطاع، وهذا يؤيد فرضية الدراسة.

التوصيات:

1 – ضرورة العمل على تطبيق معايير الجودة في قطاع التعليم بما يساهم في تحسين نوعية مخرجاته، وتقوية العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

2 – زيادة نسبة الإنفاق على التعليم وبالأخص الإنفاق الاستثماري وضمان تحقيق الجدوى الاقتصادية من ذلك الإنفاق.

3 – التركيز على نوعية مخرجات التعليم أكثر من التركيز على كمية مخرجاته، الأمر الذي يخدم احتياجات الأنشطة الاقتصادية.

4 – عدم توجيه الطلاب إلى تخصصات دون مراعاة لمستوياتهم التعليمية ورغباتهم وملاءمة مرحلة التخصص لأعمارهم.

5 – وضع آليات جادة لمحاربة ظاهرة الغش ومعاقبة كل من يثبت ضلوعه فيها وخاصة من المدرسين.

6 – الاهتمام بهيئة التدريس وإعادة تأهيل من يكون بحاجة إلى ذلك؛ لضمان المشاركة الفاعلة ومواكبة التطور العلمي الحاصل في الدول المتقدمة.

7 – عدم الإفراط في تعيين معلمين جدد إلا عند الحاجة لهم ويكون ذلك وفق معايير وشروط مدروسة.

8 – تقليص الأعداد الكبيرة من المعلمين الغير أكفاء وتوجيههم إلى أعمال أخرى مناسبة لهم وإن دعت الضرورة إبقائهم في بيوتهم مع صرف مرتباتهم (التقاعد المبكر) حتى يخف العبء على قطاع التعليم.

9 – تطبيق معدلات الأداء على المعلمين وانتقاء الأصلح لشغل الجداول ويكون ذلك بالتوافق بين الإدارة المدرسية والمفتش التربوي ودون محاباة.

قائمة المراجع:

1 / الصالون الاقتصادي، توصيات الصالون بشأن التعليم في ليبيا (التحديات والحلول المقترحة) 16 أغسطس 2020م ، طرابلس. www.theeconomicsalon.org

2 / إيناس صالح أبو جبارة، انتصار أبوبكر بالحاج، أثر الإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980 – 2012م)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد السابع، ديسمبر 2018م. http://www.misuratau.eud.ly

3 / تقرير التنمية البشرية في ليبيا لسنة 2009م الهيئة العامة للمعلومات.

4 / حديد يوسف، كفاءة النظام التعليمي وإشكالية الهدر المدرسي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، سبتمبر 2016م، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.

5 / كاظم سعد الأعرجي، الدخل القومي والإنفاق على التعليم، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد8، العدد 31، 2012م.

6/ زياني زهرة، خليد علي، قياس الكفاءة الداخلية لكليات جامعة حسيبة بن بوعلي باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14 ،العدد 18، سنة 2018م ،الجزائر. https://www.asjp.cerist.dz

7 / عبد السلام غيث، التنمية ومؤشراتها في ليبيا، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، العدد 11، المركز العربي، برلين المانيا، 2019م.

8 / صلاح الدين إنبية جمعة، هدى محمد أبو خريص، أهمية التعليم والتدريب في تحقيق التنمية المستدامة 2030م دراسة حالة ليبيا، المجلة الليبية العالمية، العدد 53، أكتوبر 2021م. https://org/10.373761glj.vi53.1640

9 / كرمين سميرة، تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، الجزائر، 2021م، المجلد 3 العدد 2.

10/ ميرية جراح، اكتشف وضع التعليم في ليبيا، موسوعة المغرب العربي،15 مارس 2023 م. https://maghrebencyclopedia.com

11 / محسن ظافر العجمي، تقييم الكفاءة الداخلية لمدارس التعليم الأساسي بدولة الكويت في ضوء مدخل الجودة الشاملة، مجلة علوم الرياضة وتطبيقات التربية البدنية، العدد 16 يناير 2020م. https://sjph.journals.ekb.eg

12 / نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة) 2022م مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا.

13 / نورة نافع علي الكثيري، أثر الإنفاق الحكومي على كفاءة مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 43، 2021م.

14 / فتحي السيد يوسف عبد المجيد، دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة2012م. https://www.researchgate.net